

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية
الاجابة النموذجية لامتحان في مقياس المالية العامة

السنة الأولى ماستر

تخصص: ادارة الموارد البشرية

د/مريم زكري

مقدمة

لم يدرك الاقتصاديون التقليديون الأوائل في القرنين السادس عشر والسابع عشر مدى ضرورة اختلاف القواعد والإجراءات التي تطبق على المالية العامة عن تلك التي تطبق على المالية الخاصة، وبسبب عدم اكتشافهم لتلك القواعد طبقوا قواعد المالية الخاصة على المالية العامة، وهذا ما أوقعهم في أسوأ النتائج المالية والاقتصادية، وهذا ما دفع الاقتصاديين الجدد لاستنتاج تلك القواعد المميزة للمالية العامة. فقد تطورت دراسة النفقات العامة مع تطور طبيعة المالية العامة، من مالية محايدة إلى مالية وظيفية، وأصبح فقهاء المالية العامة يهتمون بدراسة وتحليل النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها وضوابطها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد تدرس النفقات العامة من الناحية الكمية فقط، بل أصبحت تدرس من الناحية النوعية أيضاً، أي من ناحية آثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم استخدامها وسيلة لإحداث آثار معينة وتحقيقاً للأهداف المرسومة مسبقاً في إطار السياسة المالية للدولة.

أولاً: أسباب اتخاذ الدولة الصيغة النقدية في نفقاتها العامة

ومن خلال هذا التعريف فإن العنصر الأساسي الأول في النفقة العامة أنها مبلغ من المال، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من إنفاق الدولة على مختلف نشاطاتها لا بد أن يكون في صورة نقدية، حتى إن بعضهم يرى أنها مبلغ نقدي وليست مبلغاً من النقود، ولكن يجب أن يلاحظ أن النفقة العامة التي تقدمها الدولة للأفراد لا تأخذ دائماً الشكل النقدي، فهناك نفقات عينية تقدمها الدولة لبعض أفرادها، ولكن حتى يمكن إدخال هذه الإعانات التي تقدمها الدولة في صورة عينية في مجال النفقات العامة يتعين أن تكون قابلة للتقويم النقدي، كالإعانات التي تقدم في أوقات الأزمات والكوارث، والأراضي التي تخصصها الدولة لبعض نقاباتها. ولكن مع التطور الحضاري استبعد شيئاً فشيئاً الأسلوب العيني للنفقة العامة لعدم ملاءمته لمتطلبات العصر لاعتبارات عملية وفنية وإدارية وحسابية، وأصبحت النفقة العامة في الغالب نفقة نقدية.

وقد جاء ذلك نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي لعل أهمها:

أ . الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصادي النقدي.

ب . انتشار الأفكار الديمقراطية التي أدت إلى عدم لجوء الدول إلى إلزام الأفراد بالقيام بأعمال أو تأدية خدمات بلا مقابل.

ج . محاولة تحقيق المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة.

أما بالنسبة لتأثير النفقات العامة على الاقتصاد القومي فيمكن تلخيص هذا التأثير في النقاط التالية:

ثانياً: تأثير النفقات العامة على الاقتصاد القومي

أ . آثار النفقات العامة في الإنتاج والدخل القومي:

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بقصد التأثير فيها أصبح قاعدة عامة، ويظهر هذا التدخل بصورة مباشرة في حجم الناتج القومي، لذلك يقاس الأثر الاقتصادي المباشر للنفقات العامة بأثرها في الإنتاج القومي.

يتوقف الإنتاج القومي على نوعين من العوامل. أولهما القوى المادية للإنتاج، وهي التي تشكل القدرة الإنتاجية القومية، ثانيها العوامل الاقتصادية التي تنصرف إلى الطلب الفعلي:

وتأثير النفقات العامة هنا يختلف تبعاً لاختلاف نوع تلك النفقات، فالنفقات العامة الاستهلاكية وإن أسهمت على نحو فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المنخفض إلا أن تأثيرها في حجم الدخل القومي يكون متواضعاً ولا يظهر إلا على المدى البعيد فالنفقات المصروفة على تعليم جيل (2010) تؤدي إلى زيادة الدخل القومي للجيل القادم في (2025).

أما النفقات الاستثمارية فتؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، وهي إحدى القوى المادية للإنتاج، ومن ثم تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية ونمو الدخل القومي على نحو مباشر وسريع.

وعلى ذلك فإن سياسة الإنفاق العام يجب أن تتحدد في ضوء مستوى الطلب الفعلي، ومستوى النشاط الاقتصادي ومرونة الجهاز الإنتاجي، وكقاعدة عامة تؤدي زيادة الطلب الفعلي الناتج من زيادة الإنفاق العام إلى زيادة حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة التي تسمح بتنقل عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ب . أثر النفقات العامة في العمالة:

يمكن للدولة تحقيق هذه الزيادة في نسب التشغيل عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي تبعاً لتغيير سياسة الإنفاق الفردي بما يكفل تحقيق التشغيل الكامل. ففي فترة الرخاء الاقتصادي حينما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم تلجأ الدول إلى الحد من الإنفاق، ولكن في فترة الكساد تلجأ الدول إلى العكس من ذلك، فتزيد من الإنفاق لتعويض النقص الحاصل. وفي هذه الحالة تمول الدولة نفقاتها من القروض التي تمتص بها المدخرات العاطلة أو بواسطة الإصدار النقدي.

يجب الإشارة في هذا المجال إلى أن السياسة السابق ذكرها تؤدي على الغالب في الدول النامية إلى التضخم قبل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتأثير الإيجابي في العمالة بسبب خصائص بنيانها الإنتاجي الذي يتصف بالضييق وعدم التطور والتنوع.

ج . أثر النفقات العامة في مستوى الأسعار:

تستخدم التغيرات في الإنفاق الكلي بهدف تحقيق حالة التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، فيجب على الدولة أن تستمر في الإنفاق مادام ضرورياً لمزيد من التشغيل للقوى الإنتاجية حتى بلوغ حالة التشغيل الكامل، وإلا فإن زيادة الإنفاق بعد ذلك ستؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأسعار، نظراً لأن العمل على زيادة الطلب لن يقابله زيادة في الإنتاج بعد ذلك.

الواقع أن آثار النفقات العامة في مستوى الأسعار يتحدد تبعاً لحجم هذا الإنفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته والوضع الاقتصادي القائم. فإذا استطاعت الدولة خلق قوة شرائية جديدة عن طريق تحويل جزء من الإنفاق الخاص إلى العام فإنها ستتمكن من زيادة الناتج القومي مع المحافظة على مستوى الأسعار،

ولكن ذلك يستلزم أن تكون حالة التشغيل غير كاملة لتستوعب هذه الزيادة وإلا فإن تلك الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

بدأت العديد من الدول النامية في اتباع سياسات مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار وإعادة التكيف والهيكلية الاقتصادية. ومن أهم ملامح هذه السياسة الجديدة فيما يتعلق بالنفقات العامة تخفيض مستوياتها المرتفع، وإعادة النظر في تخصيص النفقات العامة، مما استدعى إعادة النظر في ترتيب أولوياتها في ضوء النظرة الجديدة لدور الدولة في الاقتصاد وتحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته.

د . أثر النفقات العامة في توزيع الدخل:

يمكن أن تقوم الدولة بذلك في مرحلتها الأولى للدخل، وإعادة توزيعها:

- من أجل خلق دخل لعوامل الإنتاج، ويتحقق هذا الأثر عن طريق النفقات الحقيقية.

- من أجل تحديد مكافأة عوامل الإنتاج وهي الأجور والفوائد والربح والأرباح، إما بطريق مباشرة كتحديد تلك الأجور بدقة، وإما بطريق غير مباشرة بتحديد أثمان السلع والخدمات التي تؤثر في الأرباح.

- النفقات العامة في مجموعها لا تحدث الآثار نفسها في إعادة توزيع الدخل القومي. فالنفقات التحويلية تؤدي عادة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بطريق مباشر، أما النفقات الحقيقية فتسهم مباشرة في عملية التوزيع الأولية للدخل وبصورة غير مباشرة في إعادة توزيعها.

أثر النفقات العامة في معدل النمو الاقتصادي:

من السهل أن نتوقع أثراً إيجابياً للإنفاق العام في معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس إذا انخفض معدل الإنفاق الاستثماري العام. وهذا ما يفسر ضرورة زيادة معدلات هذه الاستثمارات في الدول النامية وخاصة رأس المال البشري.

بالتوفيق د/مريم زكري